سيضفي على قيادته بُعدا ايجابيا في اوساط كثيرة لدى الجمهور الاسرائيلي

على اولمرت أن يفي بتعهد شارون بالالتقاء مع محمود عباس

في الأشهر الأخيرة، قال المتحدثون باسم رئيس الوزراء قبل دخوله الى المستشفى، أنه ينوي الالتقاء بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلا أن شيئا لم ينفذ من هذه التصريحات على ارض الواقع. عباس التقى مع رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، إلا أنه لم ينجح في الالتقاء برئيس حكومة اسرائيل. مسؤولون كبار في ديوان عباس وديوان شارون التقوا فيما بينهم بدلا من ذلك.

ايهود اولمرت، القائم بأعمال رئيس الوزراء اريئيل شارون، مشغول في هذه الايام بأمور كثيرة، بدءا من الامور المتعلقة بمرض رئيس الوزراء ومرورا بانتظام حزب «كديما» واستعداده للعملية الانتخابية، وانتهاءا بالأمور الجارية المختلفة. بين هذه المسائل توجد قضايا متعلقة بالفلسطينيين مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وهي ايضا مدار بحث في الاتصالات مع الادارة الامريكية. النتيجة هي أن مسائل حيوية تتعلق باسرائيل والفلسطينيين تُبحث بصورة غير مباشرة من خلال طرف ثالث أو على المستوى الوظيفي فقط. هذه ليست مسألة ضرورية ويجب السعي الى اجراء هذه الاتصالات على المستويات السياسية العليا.

على اولمرت أن يفي بتعهد شارون بالالتقاء مع محمود عباس. هذا الأمر سيضفي على قيادته بُعدا ايجابيا في اوساط كثيرة لدى الجمهور الاسرائيلي، وكذلك الأمر في الرأي العام الامريكي والأسرة الدولية. لا يتوجب النظر الى المبادرة لمثل هذا اللقاء على انها خطوة نحو عقد قمة تفاوضية بين الشعبين. من المهم هنا أن يكون هناك اتصال شخصي بين الزعيمين، ذلك «الخط الدافىء» الانساني من شأنه أن يُسهم في تبلور التفاهمات المشتركة حتى وإن لم يجسر الهوة العميقة القائمة بين اسرائيل والفلسطينيين بصورة فورية.

أهمية مثل هذا اللقاء تتزايد في ظل موجة العنف والارهاب الفلسطيني، وفي ظل ردود فعل اسرائيل التلقائية. من الأجدر في هذا السياق أن نذكر اللقاءات التي يُجريها رئيس وزراء الهند والرئيس الباكستاني.

المسائل الساخنة التي يتوجب على الزعيمين بحثها مباشرة وليس بواسطة طرف ثالث تتضمن قضية المعابر ونقل البضائع بين غزة واسرائيل وقضايا اخرى تتعلق بتشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل. من الممكن ايضا البحث في الدروس الاولى المستفادة من التعاون الفلسطيني ـ المصري في تشغيل معبر رفح. الأمر المهم هو أن يبحث الزعيمان ايضا في قضية «القانون والنظام» في مناطق السلطة الفلسطينية واطلاق صواريخ القسام على اسرائيل وقضايا تتعلق بالانتخابات الوشيكة في السلطة الفلسطينية وفي اسرائيل على حد سواء. هناك من يخشون من أن يصب لقاء اولمرت ـ عباس في مصلحة حماس، إذ سيدعي البعض أن الرئيس قد وقع أسيرا بيد الزعيم الصهيوني الجديد. ولكن يبدو أن الجدوى المترتبة على هذا اللقاء تفوق بدرجة كبيرة ضرره الذي نأمل أن لا يحدث بتاتا.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/1/9

الرئيس الفلسطيني محمود عباس يستعرض حرس الشرف

عليهم أن يحسموا أمرهم في شأن انتمائهم الحزبي

بيرس ورامون وايتسيك لا يستطيعون التمسك بادعاء أنهم انما اعتزلوا العمل تأييدا لشارون لا لحزب «كديما»

■ يثور في الأشهر الأخيرة، في هيئة تحرير صحيفة امريكية مهمة تسمى «أتلانتا كونستتيشن»، نضال شديد، بعضه في أحاديث شخصية، وأكثره في البريد الالكتروني موضوعه: كيف تجب تسمية الناس الذين هجروا نيو اورليانز في أعقاب كارثة عاصفة الهوريكان، هل هم «لاجئون»، أم «مُقتلعون» أم «مُجلون» فحسب؟ لم يكن الجدل لفظيا فقد مس شخصية الولايات المتحدة، وتاريخها، وهويتها، وقد أمرت هيئة التحرير أن تكون التسمية «مُجلَيْن». فالانسان الذي أُجلي عن ارضه فحسب يمكن أن يُسمى «لاجئا». وألحّ المراسلون في استعمال «لاجئين» أو «مُقتلعين». لقد ارتابوا في أن محرريهم يريدون مضاءلة أبعاد الضائقة، وأنهم شركاء في مؤامرة غامضة لامريكا البيضاء بالفقراء والسود.

يكون اللقب احيانا هو القضية كلها. قُل لي أي الألقاب تستعمل، أقل لك من أنت. خذوا، على سبيل المثال فقط، ثلاثة من الساسة أجلاء، هم لاجئون في وطنهم ـ شمعون بيريس، وحاييم رامون، وداليا ايتسيك (يسميهم ايهود باراك بالحروف الاولى من أسمائهم: حدش). الانطباع العام هو أنهم اعتزلوا حزب العمل للانضمام الى قائمة «كديما» للكنيست ولولاية العمل من قبلها في الحكومة. لا البتة، يقول الثلاثة، كل واحد بأسلوبه. لم نعتزل ولم ننضم. فكل شيء وهْم. إن الرجل الذي أقام حفلا صحفيا احتفاليا مع اريئيل شارون وهو يتهيأ لانضمامه لم يكن شمعون بيريس. والمرأة التي أعلنت أن العمل يميل الى اليسار ميلا أكثر من ميل «حداش» لم تكن داليا ايتسيك. والرجل الذي عرض نفسه، بقدر كبير من الحق، كالأب المؤسس لـ«كديما» لم يكن حاييم رامون بل كان طال فريدمان. اذا لم يكونوا معتزلين، ولا مقتلَعين، ولا لاجئين، فماذا يكونون؟ اللقب هو القضية كلها.

السبب الرئيس لما يلقى الثلاثة من صعوبة في تعريف هويتهم كامن في قانونين، قانون أساس الكنيست، وقانون أساس الحكومة. على حسب قانون أساس الكنيست المادة 16أ «عضو الكنيست الذي اعتزل حزبه ولم يستقل عمله قريبا من اعتزاله لن يُشمل في الانتخابات للكنيست التي تليها، في قائمة مرشحين قدمها حزب كانت تمثله كتلة في الكنيست المنفضة». بكلمات اخرى: كان اعتزال الثلاثة العمل سيحول دون عودتهم الى الكنيست في قائمة «كديما».

ويمنعهم قانون أساس الحكومة من أن يعملوا وزراء في الحكومة الموجودة. تقول المادة 6هـ: «عضو الكنيست الذي يعتزل حزبه ولا يستقيل من عمله قريبا من اعتزاله، لن يكون وزيرا في مدة ولاية نفس الكنيست». هذه المادة هي التي دفعت تساحي هنغبي الى استقالة عمله في الكنيست، في اليوم الذي تحوّل فيه الى «كديما». على هذا الوجه فحسب كان يستطيع البقاء وزيرا. لكن هذا القطار فات بيرس ورامون وايتسيك: اذا بقوا في الكنيست فلا يستطيعون العمل وزراء، بسبب هذه المادة، واذا اعتزلوا الكنيست فلن يستطيعوا العمل وزراء، لأن الحكومة الانتقالية يُمكن أن يُضم اليها اعضاء كنيست فقط. يهدف القانونان الى منع شراء اصوات اعضاء الكنيست. وليست هذه هي القصة هنا: فـ«كديما» لا يحتاج الى تأييدهم في التصويت ولم يطلبه، لقد حصل أفراد حزب العمل الذين طلبوا في الاسابيع الأخيرة تبيّن هل يستطيعون الاعلان عن الثلاثة انهم معتزلون، حصلوا على آراء قانونية متناقضة. الماضي فيه العدد الكثير من السوابق لاعضاء كنيست، منهم عمير بيرتس، ودان مريدور، انضموا الى احزاب جديدة، بغير اعتزال احزابهم. مع ذلك كله، محاولة الثلاثة الإمساك بالعصا من طرفيها تسبب الاحراج. ومرض شارون يجعلها أكثر احراجا: فالثلاثة لا يستطيعون أن يستمروا في زعم أنهم يؤيدون شارون لا «كديما». من حق شارون أن يتبين ماذا ستكون منزلته في «كديما» تحت قيادة اولمرت. لكنه عندما يحاول اللعب بين العمل و«كديما» يُشيع لنفسه صيتا سيئا، ويُشيع للسياسة صيتا سيئا.

ناحوم برنياع
محلل رئيس للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/1/9

شعبية بيرتس ستزيد اذا تمكن من طرح سياسة امنية ترسم الحدود وتنهي الاحتلال وسفك الدماء

■ يُعتبر عمير بيرتس أحد الاشياء الجيدة التي حدثت في اسرائيل في المجال السياسي. شاب من أصل مغربي، حاد اللسان والتفكير، والأكثر من ذلك ذو ثقة شخصية عالية بنفسه. حتى الذين لا يوافقونه وجهة نظره الاقتصادية – الاجتماعية يصعب عليهم عدم التأثر بمدى تمسكه بها. هزيمة شمعون بيريس على يد من لم يُصنف من حواريه، أو كما يقولون ليس ممن عُرفوا من عناصر «مباي» ذات يوم، كانت محفزة على تبادل كبير للمواد السياسية الداخلية.

اربيل شارون ترك الليكود وشكل قائمة وسط خاصة به، وقد جسد بذلك حلم آخرين من خارج الليكود ممن كانوا يعتقدون بامكانية ذلك، وأنه بمتناول أيديهم، وأن أقدامهم في المياه الباردة للساحة السياسية، وهو بذلك قد فتح الشهية المقهورة للعمل الذي يتطلع الى قيادة الدولة.

استطلاعات الرأي الأخيرة أشارت الى تصاعد ملفت للنظر حظي به حزب العمل في طريقه للعودة الى قيادة الدولة. وأن الاستطلاع الاول الذي تنبأ بحصول العمل على 28 مقعدا قد أدار رأس بيرتس، ولكن بعد مرور عشرة ايام على فوز بيرتس أُعلن عن تشكيل حركة «كديما». ولكن ما أن تقرر تقديم موعد الانتخابات حتى بدأ شيء ما يتشوش. ومقابل استطلاعات الرأي التي توقعت فوزا ساحقا لقائمة شارون، «كديما»، بدأ تراجع قائمة العمل برئاسة بيرتس. إن انضمام شخصيات من أمثال حاييم رامون وداليا ايتسيك وشمعون بيريس كأشخاص من الخارج مع بعض العقلاء من الليكود الى قائمة «كديما»، قد أنتج أجواء مناسبة لتشكيل حكومة طوارىء للسلام والأمن.

في هذه المرحلة، فان مؤشر الاستطلاعات عن بيرتس قد أخذ يتغير باتجاه الأسفل، في البداية كان التغير ضئيلا ولم يُثر قلق بيرتس الذي كان واثقا من نفسه ومن انتصاره. وفي الاسبوع الماضي اعتقد أنه حقق رقما قياسيا شخصيا حين قرأ في الصحيفة أن 72 في المئة من الجمهور يعتقدون أنه مؤهل ليصبح رئيسا للحكومة. وبعد يوم واحد فقط اتضح أن الصحيفة قد اخطأت بهذه المعلومة، والتي نشرت تصحيحا للمعلومة قلبت فيه المعلومة بالعكس، أي أن 72 في المئة من الجمهور يعتقدون أن بيرتس «ليس» مؤهلا ليكون رئيسا للحكومة.

وبحجم هذا التراجع جاء تواصل الهبوط في الاستطلاعات، فكل صاحب عقل كان يستطيع التمييز والاستنتاج بأن شارون هو الجد «جبتو» لهذه الدولة. وطالما أن وسائل الاعلام تتغلغل في الخلايا الدماغية وتُحدث ثقبا في القلب وتوضح الوزن الزائد لشارون، فان تأييد وتعلق الجمهور به يزداد ويكبر.

وفي مقابل ذلك، فان استطلاعات الرأي السرية لحزب العمل برئاسة بيرتس قد تمحورت حول حصوله على 16 مقعدا في الانتخابات القادمة. المستشارون الاستراتيجيون لشارون فهموا هذه المعطيات، لكنهم لم يسارعوا ولم يتطوعوا للاعلان عنها ـ على الأقل ـ حتى انقضاء الموعد اللازم لتشكيل حكومة تعتمد على 61 نائبا وإلغاء الانتخابات.

وردا على سؤال ماذا يحدث لبيرتس، النجم المنطلق، فان هناك عدة إجابات ممكنة حول ذلك، الاجابة الأساسية من بينها هي أن بيرتس قد أضاع فرصة الزخم، أو، وفقا لتعبير أحد المراقبين السياسيين الموضوعيين، لم يفوت أي خطأ ممكن. فقد اخطأ حين أبعد بيريس، واخطأ حين لم يضمن المرتبة الثانية لايهود باراك، واخطأ أكثر حين هاجم شارون في الوقت الذي كان فيه الجمهور يتطلع بشغف الى تشكيل حكومة وسط يكون هدفها الأساس تحقيق تسوية سلمية. لقد اخطأ في عدم قدرته على الانفصال عن عشرات السنين التي نشط وعمل فيها في النقابات المهنية، ليس لأن الفقر والأجندة الاجتماعية لم تعد بحاجة للعلاج الجذري، بل لأن الاهتمام الأساس لمعظم الجمهور الاسرائيلي هو حول الحاجة الملحة للتسوية السياسية التي ستضع حدا لسقوط صواريخ القسام قبل أن تنجرف المنطقة الى حرب حقيقية.

حين نُغادر الضفة الغربية على أي حال فان المستثمرين سيتدفقون من جميع أرجاء العالم، وفي أعقاب ذلك، سيكون هنا عمل وسيتقلص الفقر. وحين استُدعي بيرتس لشارون كزعيم للمعارضة، فقد تحدث شارون حول ذلك مشيرا الى أن بيرتس تصرف وكأنه سكرتير للهستدروت، قليل الاهتمام بالامور السياسية والأمنية.

من يتطلع الى أن يصبح زعيما قوميا بارزا مثل عازف يقود فرقة موسيقية، فمن واجبه المعرفة والالمام بجميع الآلات الموسيقية، ومن يتطلع الى أن يصبح رئيسا للوزراء، فانه لا يزال يهتم بالمشاكل الصغيرة للنقابات المهنية. إن هذا لا يعني أن بيرتس ينهار، فهو يتمتع حاليا بموقع جيد لقائد واعد ذي قدرة غير عادية، فاذا تمكن من طرح خطة سياسية أمنية ترسم بوضوح حدود الدولة النهائية، بما في ذلك إزالة مستوطنات وإنهاء الاحتلال وسفك الدماء، فانه سيتمكن من التحليق مجددا. فالفقر لن يهرب.

يوئيل ماركوس
معلق دائم في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/12/30